



أوراق علمية (170)



تميُّز الإسلام في إرساء العدل ونبذ العنصرية "كلم من آدم"

إعداد

إبراهيم بن محمد صديق

باحث بمركز سلف للبحوث والدراسات

جوال سلف 009665 565 412 942



SALALFCENTER



salafcenter3@gmail.com



SALALFCENTER

تمهيد:

افتتح إبليس تاريخ العنصرية عندما أعلن تفوق عنصره على عنصر التُّراب، فأظهر جحوده وتكبره على أمر الله حين أمره بالسُّجود، فقال: {أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ} [الأعراف: ١٢].

كان هذا البيان العنصري المقيت الذي أدى به إبليس في غطرسته وتكبره مؤذناً بظهور كثيرٍ من يتبعونه في ذلك النكر وتلك العنصرية، ومنذ ذلك الحين استشرى هذا الداء في البشرية، فيحتقر أحدهم الآخر من أجل لون بشرته أو عرقه أو شكله.

وكان من محاسن الإسلام ومميزاته العظام أن جاءَ بإلغاء هذه الطبقية، وسعى حثيثاً إلى استئصال هذا الداء، فحدَّر من تبعاته، وشرع تشريعاتٍ عديدةً لتجريمها وتحريمه، ومن تأمل في المبادئ التي جاء بها الإسلام لمحاربة العنصرية وإلغاء الطبقية يعرف كيف أنَّ هذه القضية كانت من ضمن القضايا الكبرى التي عالجها الدين الحنيف.

وفي ظلٍّ هذه الأمواج العاتية من التكبر والعنصرية في واقعنا المعاصر يحسن بنا أن نقف قليلاً عند مراقيع الحسن والجمال الذي جاء به الإسلام في هذا الباب، فقد ساهم الإسلام في إرساء المساواة العادلة في الحقوق الأساسية الفطرية، كما سعى إلى إلغاء العنصرية وتحريمهما، وليس ذلك بتحريم العنصرية فحسب، بل بمنظومة أخلاقية متكاملة يتتشل الإِنسان من أحوال العنصرية، ويُشيع في الناس حب الآخرين وموتهم، ويمكّنا معرفة ذلك من خلال المسالك الآتية:

المسلك الأول: الدعوة إلى المساواة العادلة بين كلّ البشر، وإلغاء الاعتماد على الفوارق الطبيعية كاللون والعرق والإقليم:

فقد جاء الإسلام مخاطباً البشرية كلَّها بأنَّها متساوية في الحقوق الإنسانية التي كفلتها الشريعة، فلم تُفضِّل فيها جنساً أو لوناً أو عرقاً أو نسبياً، بل كفل للجميع تلك الحقوق، ويظهر ذلك من خلال المظاهر الآتية:

المظهر الأول: بيان أصل الخلقة والتساوي فيها:

يَّعنِي الإسلام مرات عديدة طبيعة الإنسان، ووحدة خلقته؛ ليدرك الإنسان مكانته في مسارات الحياة، بدءاً من أسرته المحيطة به، ووصولاً إلا تعامله مع مجتمعه الواسع في الدُّنيا

كلها. ومعرفة هذه الحقيقة التي قررها القرآن مراراً تعين على نقل الإنسان من ظنه تفوق عنصره أو لونه إلى إدراك أن الجميع من أصل واحد، فلا فضل لأحد على أحد من هذه الناحية.

وقد جاء في فاتحة سورة النساء قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا} [النساء: ١]، وقد بيّنت هذه الآية بوضوح الأصل الذي صدرت منه البشرية، وهو آدم وزوجته حواء عليهما السلام، واقتضى ذلك أن يعرف الناس أنهم كلهم إنما يرجعون إلى أب واحد وأم واحدة، وأن الرابط الذي يجمع الناس على اختلاف لوانهم ولغاتهم إنما هو رحم واحد وشبيحة واحدة، يقول الطبرى: "ثم وصف - تعالى ذكره- نفسه بأنَّه المُتوَحِّد بخلق جميع الأنام من شخص واحد، معرفًا عباده كيف كان مبتداً إنشائه ذلك من النَّفس الواحدة، ومنبههم بذلك على أنَّ جميعهم بنو رجل واحد وأم واحدة، وأنَّ بعضهم من بعض، وأنَّ حق بعضهم على بعض واجب وجوب حق الأخ على أخيه؛ لاجتماعهم في النسب إلى أب واحد وأم واحدة، وأنَّ الذي يلزمهم من رعاية بعضهم حق بعض - وإن بعده التلاقي في النسب إلى الأب الجامع بينهم - مثل الذي يلزمهم من ذلك في النسب الأدنى، وعاطفًا بذلك بعضهم على بعض، ليتناصفوا ولا يتظالموا، وليبذل القوى من نفسه للضعف حقه بالمعروف على ما ألم به الله له، فقال: {الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ} يعني: من آدم".^(١)

وقد تكرر ذكر هذه الحقيقة مرات عديدة في كتاب الله، يقول تعالى: {وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ فَمُسْتَقْرٌ وَمُسْتَوْدِعٌ قَدْ فَصَلَنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَفْقَهُونَ} [الأنعام: ٩٨]، ويقول تعالى: {هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيُسْكُنَ إِلَيْهَا} [الأعراف: ١٨٩]، وقال تعالى: {خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا} [الزمر: ٦].

وتذكير الناس بهذه الحقيقة كفيل بإلغاء الفروقات التي تسجّلها أفعال بعض الناس، كما أنه كفيل بإلغاء الصراع العنصري الذي يجرّع الناس بعضهم بأمس بعض وظلمهم، يقول الرازى: "الناس إذا عرفوا كون الكل من شخص واحد تركوا المفاخرة والتكبر، وأظهروا التواضع وحسن الخلق".^(٢)

بل حتى حين أخبرنا الله بتكرير الجنس البشري أخبرنا بتكرير جميع بني آدم، ولم يخص جنساً بعينه، قال تعالى: {وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنْ

(١) تفسير الطبرى (٥١٣-٥١٤/٧).
(٢) تفسير الرازى (٩/٤٧٧).

الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلَنَا هُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَاقَنَا تَقْضِيَّاً} [الإِسْرَاءٌ: ٧٠]، ومن هنا نعرف أنَّ التكريم الإلهي عامٌ للبشرية جموعاً، وليس خاصاً بال المسلمين وحسب، بل النصوص الشرعية شديدة الوضوح في هذه النقطة، فتارةً تتحدث عن النَّاسِ، وتارةً بلفظ بني آدم، وهذا التعميم لا تخفي دلالته على كل عاقل من صفي مدركٍ لغة الخطاب القرآني، يقول ابن عاشور: "جاء الخطاب بـ{يَا أَيُّهَا النَّاسُ} ليشمل جميع أمة الدعوة الذين يسمعون القرآن يومئذ وفيما يأتي من الزمان، فضمير الخطاب في قوله: {خَلَقْنَاكُمْ} عائدٌ إلى النَّاسِ المخاطبين بالقرآن، أي: لئلا يختص بالمؤمنين -إذ غير المؤمنين حينئذ هم كفار العرب- وهم الذين تلقوا دعوة الإسلام قبل جميع البشر؛ لأنَّ الخطاب جاء بلغتهم، وهم المأمورون بالتبليغ لبقية الأمم، وقد كتب النبي صلَّى اللهُ عليه وسلم كتبه للروم وفارس ومصر بالعربية لترجم لهم بلغاتهم، فلما كان ما بعد هذا النداء جاماً لما يؤمر به الناس بين مؤمن وكافر نودي جميع الناس، فدعاهم الله إلى التذكرة بأن أصلهم واحد إذ قال: {اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِّنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ} ^(١).

المظهر الثاني: إقرار الاختلاف بين البشر، ونبذ التفرقة القائمة على مجرد هذا الاختلاف:

فالله سبحانه وتعالى قد بيَّنَ أنَّ اختلافَ أعراق الناس وألوانهم وقبائلهم اختلافٌ طبيعيٌّ، وهو من آيات قدرته وحكم صنعته، والله قد خلق الناس بهذا الاختلاف، وقد وضح الله الحكمة من ذلك فقال: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارِفُوا} [الحجرات: ١٣]، اختلافٌ وتنوعٌ في العرق واللون واللغة والقبائل؛ كل ذلك لتقريب النَّاسِ بعضهم من بعض، لا لتفريقهم، ومن أعجب الأمور أن يَتَّخذ ما جعله الله للتقارب وسيلة للاقتراف والتعصب ونبذ الآخر!

يقول الطبرى مبيناً أنَّ هذا الاختلاف ليس لفضيلة فئةٍ على أخرى: "يقول تعالى ذكره: إنَّما جعلنا هذه الشعوب والقبائل لكم -أيها الناس- ليعرف بعضكم بعضاً في قرب القرابة منه وبعده، لا لفضيلة لكم في ذلك" ^(٢)، ويقول البغوى: "{لِتَعَارِفُوا}: ليعرف بعضكم بعضاً في قرب النسب وبعده، لا ليتفاخروا" ^(٣).

وفي هذه الآية إشارة لطيفة في قوله تعالى: {خَلَقْنَاكُمْ} إلى أنَّ هذا الاختلاف إنَّما هو من خلق الله، وليس من اختيار الإنسان، فلا وجه أصلاً لتفاصل بأمر ليس للإنسان يُدْفَهُ، وليس هو من كسبه، يقول الرازى: "قوله تعالى: {خَلَقْنَاكُمْ} و {جَعَلْنَاكُمْ} إشارة إلى عدم جواز

(١) التحرير والتنوير (٤/٢١٤).

(٢) تفسير الطبرى (٤/٣١٢).

(٣) تفسير البغوى (٤/٢٦٥)، وانظر: تفسير الزمخشري (٤/٣٧٥).

الافتخار؛ لأن ذلك ليس لسعيكم، ولا قدرة لكم على شيء من ذلك، فكيف تفتخرون بما لا مدخل لكم فيه؟!"")، ويقول الزمخشري: "خلقنا كل واحد منكم من أبٍ وأم، فما منكم أحدٌ إلا وهو يدلني بمثل ما يدللي به الآخر، سواء سواء، فلا وجه للتفاخر والتفاضل في النسب"".

ولذا قطع الله سبحانه وتعالى هذا الوهم، أي: أن يهم أحدٌ بأنَّه يفضل غيره لمجرد كونه من عرقٍ أو لونٍ أو جنس معين، فقال تعالى: {إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَانُكُمْ} [الحجرات: ١٢]، فهذا هو المعيار الحقيقي لكون الإنسان أفضل من غيره، أن يكون فاضلاً بالتقوى الذي فَعَلَه باختياره، يقول الزمخشري: "ثُمَّ بَيْنَ الْخَصْلَةِ الَّتِي بِهَا يُفَضِّلُ الْإِنْسَانُ غَيْرَهُ، وَيَكْتَسِبُ الْشَّرْفَ وَالْكَرْمَ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، فَقَالَ: {إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَانُكُمْ}"^(٣) ويقول ابن كثير: "فجُمِيعُ النَّاسِ فِي الشَّرْفِ بِالنِّسْبَةِ الطَّينِيَّةِ إِلَى آدَمَ وَحَوَاءَ سَوَاءً، وَإِنَّمَا يَتَفَاضِلُونَ بِالْأُمُورِ الدِّينِيَّةِ، وَهِيَ طَاعَةُ اللَّهِ وَمَتَابِعَةُ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ وَلَهُذَا قَالَ تَعَالَى بَعْدَ النَّهَيِّ عَنِ الْغَيْبَةِ وَاحْتِقارِ بَعْضِ النَّاسِ بَعْضًا، مِنْبَهًا عَلَى تَسَاوِيهِمْ فِي الْبَشَرِيَّةِ: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا} [الحجرات: ١٣]"، أي: ليحصل التعارف بينهم، كل يرجع إلى قبيلته^(٤)؛ ولذلك أكد النبي صلى الله عليه وسلم أنَّ الله إنما ينظر إلى محل التقوى وهو القلب، يقول عليه الصلاة والسلام: "إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْظُرُ إِلَى صُورِكُمْ وَأَمْوَالِكُمْ، وَلَكُمْ يَنْظُرُ إِلَى قُلُوبِكُمْ وَأَعْمَالِكُمْ"^(٥)، فهذا هو المعيار الحقيقي الصحيح لكون الإنسان أفضل من غيره، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لأبي ذر: «انظر، فإنَّكَ ليس بخيرٍ من أحمر ولا أسود إلا أن تفضله بتقوى»^(٦).

فالمعيار الوحيد للتفاضل هو المعيار الرباني، وهو التقوى، وهو ما أكدَه النبي صلى الله عليه وسلم في خطبته في أيام التشريق أمام الناس كلهم، ليُؤيد العنصرية والعصبية والتفرقة إلى الأبد، ويؤكّد للناس كلهم أنَّ هذا الدين إنما جاء جامعاً لا مفرقاً، وليرسي دعائم المحبة وحب الخير بين الناس كلهم، يقول النبي المصطفى صلى الله عليه وسلم: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، أَلَا إِنَّ رَبَّكُمْ وَاحِدٌ، وَإِنَّ أَبَاكُمْ وَاحِدٌ، أَلَا لَا فَضْلَ لِعَرَبِيٍّ عَلَى عَجَمِيٍّ، وَلَا لِعَجَمِيٍّ عَلَى عَرَبِيٍّ، وَلَا أَحْمَرَ عَلَى أَسْوَدٍ، وَلَا أَسْوَدَ عَلَى أَحْمَرٍ، إِلَّا بِالتَّقْوَى، أَبْلَغْتَ؟»، قالوا: بَلَّغَ رَسُولُ اللَّهِ^(٧).

(١) تفسير الرازمي (٢٨ / ١١٣).

(٢) تفسير الزمخشري (٤ / ٣٧٤).

(٣) تفسير الزمخشري (٤ / ٣٧٥).

(٤) تفسير ابن كثير (٧ / ٣٨٥).

(٥) أخرجه مسلم (٢٥٦٤).

(٦) أخرجه أحمد (٢١٤٠٧)، قال المنذري في الترغيب والترهيب (٤ / ٦١): "رواته ثقات مشهورون، إلا أن بكر بن عبد الله المزني لم يسمع من أبي ذر"، وحسنه لغيره الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (٢٩٦٣).

(٧) أخرجه أحمد (٤١٢ / ٢٣٤٨٩)، وصححه إسناده ابن تيمية في اقتضاء الصراط المستقيم (١ / ٤١٢).

فالاختلاف بين البشر في الخلقة إذن أمرٌ طبيعيٌّ، بل جعله الله تعالى آية من آياته العظيمة في هذا الكون، فقال سبحانه: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَانْخِلَافُ الْسِّتَّةِ كُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِِالْعَالَمِينَ﴾ [الروم: ٢٢]، وليس هو مجالاً للعنصرية والتفرق والتفاضل كما يبيّنَ.

المظهر الثالث: عالمية الرسالة:

من أظهر ما يبيّن أنَّ الإسلام إنَّما جاء بالتساوي بين البشر وعدم التفضيل بينهم: أنَّ هذه الرسالة رسالة عالمية، فهي جاءت للعربي والعجمي، والأبيض والأسود، والذكر والأنثى، إلى الصغير والكبير، والغني والفقير، والحاكم والخفي، إلى الشعوب والقبائل كلها، وإنَّك أول ما تقرأ في كتاب الله في سورة الفاتحة قوله تعالى: {الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ} [الفاتحة: ٢] لا رب العرب وحدهم أو العجم، أو الأبيض أو الأسود فحسب، وإنَّما هو رب العالمين، وتقرأ في آخر سورة من القرآن قوله تعالى: {قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ (١) مَلِكِ النَّاسِ (٢) إِلَهِ النَّاسِ} [الناس: ١-٣]، وبين أول سورة وآخر سورة آيات عديدة تتحدث عن عالمية هذا الدين، كما في قوله تعالى: {وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِِالْعَالَمِينَ} [الأنباء: ١٠٧]، وقوله تعالى: {تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِِالْعَالَمِينَ نَذِيرًا} [الفرقان: ١] وقوله تعالى: {وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَةً لِِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا} [سبأ: ٢٨]، يقول ابن عاشور: "هذا الدين يدعو الناس كلهم إلى متابعته، ولم يخص أمة من الأمم، أو نسباً من الأنساب، فهو جديرٌ بأن يكون دين جميع البشر، بخلاف بقية الشرائع، فهي مصرحة باختصاصها بأمم معينة".^(١)

والميزة الرسالية التي أتى بها محمد صلى الله عليه وسلم لا تسمح بالتمييز العنصريٌّ بين الناس على أساس العرق أو اللون.

ومن مظاهر المساواة في هذا الدين من حيث كونه عالمياً: أنَّ الله سُوَّى بين الناس كلهم في الخطاب، وحين يكلِّف الله بشرائمه لا يخص قبيلةً أو عرقاً أو لوناً بتشريع دون الآخر، فالحلال في الإسلام حلالٌ على العرب والعجم، والأبيض والأسود والأحمر والأصفر، وكذلك الحرام حرامٌ على كل الناس، والعقوبات المترتبة على ارتكاب المحرم عقوباتٌ تنطبق على الجميع ولو كان من أشرف الناس نسباً.

كما سُوَّى بين الناس كلهم في الجزاء، وقد أكدَ الله سبحانه وتعالى على ذلك في مواضع كثيرة من كتابه العزيز فقال: {فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيقُ عَمَلَ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ} [آل عمران: ١٩٥]، وقال تعالى: {وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ

(١) التحرير والتتوير (٤/٢١٥).

ذَكَرٌ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا} [النساء: ١٢٤]، وقال تعالى: {مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْسِنَهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ} [النحل: ٩٧]، وقال تعالى: {وَمَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ يُرْزَقُونَ فِيهَا بِغَيْرِ حِسَابٍ} [غافر: ٤٠].

فهذه ثلاثة مظاهر من خلالها نرى كيف أن الدين الإسلامي إنما جاء ليعدل بين الناس، ويساوي بينهم في حقوقهم الطبيعية الفطرية، ويلغي الطبقية بين الناس، ويديب الفوارق التي من خلالها يدعى البعض تفوقهم على الآخرين، ولم يفرق بين الناس بهذه المفرقات التي يتخذها بعض الناس، المفرقات العرقية، والإقليمية، واللسانية، والطبقية، كلها ألغتها الدين الإسلامي، وأعلن القرآن بصراحة واضحة بأن التفاضل بين البشر لا يكون بما لم يكتسبوه بأفعالهم كألوانهم وأعرافهم وأسلوباتهم، بل وتوعد من اعتمد على هذه المعايير وفرق من أجلها الناس كما سيأتي بيانه.

المسلك الثاني: نبذ العنصرية في الإسلام:

لا شك أن المظاهر التي سبق عرضها تحمل في طياتها نبذ العنصرية؛ إذ إن الدعوة إلى المساواة العادلة، وعدم التفريق بين الناس في الحقوق الأساسية، إنما هي دعوة إلى تفعيل ذلك في سائر شؤون الحياة بنبذ ما يصادها من العنصرية، ومع ذلك نرى في الشريعة حزمة كبيرة من المظاهر في نبذ العنصرية بالخصوص، وتحريم التفرقة على أساس العرق واللون، وهي كلها تؤكد على ما نروم بيانه من نبذ الإسلام للعنصرية، ويمكن تلخيص تلك المظاهر في الآتي:

المظهر الأول: ذم التفاخر بالأنساب والتّعصب الباطل للعرق واللون:

من أجل مظاهر إلغاء العنصرية وأبينها في الإسلام أنه جاء بإلغاء التّعصب الباطل للعرق أو اللون أو القبيلة، وقد كان هذا التّعصب شائعاً قبلبعثة محمد عليه السلام، وكان شعار: "انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً" بمعناه الباطل هو السائد والمنتشر، وقد سبق بنا الحديث عن قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُورًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا} [الحجرات: ١٣]، وأكد القرآن الكريم في مواطن أخرى بأن الأنساب ليست هي المعيار التي تحدّد منزلة الإنسان الدنيوية والأخروية، بل سترزق يوم القيمة، ولن يكون لها أي اعتبار، يقول تعالى: {فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ} [المؤمنون: ١٠١].

ويظهر ذلك واضحاً وجلياً في تعامل النبي صلى الله عليه وسلم في دعوته، فإنه بين لأقربائه أن قرابتهم للنبي صلى الله عليه وسلم - وهو أفضل الخلق وسيدهم - لا تنفعهم، فعن أبي

هريمة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أُنْزِلَ عَلَيْهِ: {وَأَنِذْرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ} [الشعراء: ٢١٤]: «يا معاشر قريش، اشتروا أنفسكم من الله، لا أغني عنكم من الله شيئاً». يا بني عبد المطلب، لا أغني عنكم من الله شيئاً. يا عباس بن عبد المطلب، لا أغني عنك من الله شيئاً. يا صفية عمّة رسول الله، لا أغني عنك من الله شيئاً. يا فاطمة بنت رسول الله، سليني بما شئت، لا أغني عنك من الله شيئاً»^(١)، كما بين صلى الله عليه وسلم أن هذه الأنساب ستزول، وأنّها ليست مما تُقدم الإنسان عند الله سبحانه وتعالى، فقال: «ومن بطأ به عمله لم يسرع به نسبه»^(٢). فالمعيار الحقيقي في الإسلام إنما هو التقوى، وبه يتفضل الناس.

ومن أشدّ ما نهت عنه الشريعة في هذا الباب: التفاخر بالأنساب، وكم فرق هذا التفاخر بين النّاس، وأورث في قلوبهم الضّغائن، وأوغر صدورهم على إخوانهم! لذا جاءت الشّريعة وسدّت هذا الباب، يقول النبي صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ أَذْهَبَ عَنْكُمْ عَبَيَّةَ الْجَاهْلِيَّةِ وَفَخْرَهَا بِالآبَاءِ؛ مَؤْمَنٌ تَقِيٌّ، وَفَاجِرٌ شَقِيٌّ، أَنْتُمْ بْنُو آدَمَ، وَآدَمُ مِنْ تَرَابٍ، لِيَدْعُنَّ رِجَالٌ فَخْرُهُمْ بِأَقْوَامٍ، إِنَّمَا هُمْ فَحْمٌ مِنْ فَحْمِ جَهَنَّمَ، أَوْ لِيَكُونُنَّ أَهْوَانًا عَلَى اللَّهِ مِنَ الْجَعْلَانِ الَّتِي تَدْفَعُ بِأَنفُهَا التَّنَّ»^(٣). فانظر كيف أرجعهم إلى أصلهم، وأسقط راية التّعصب للأنساب بما يعمي عن الحق ويدعو إلى الباطل، فكلُّ الناس في شريعة الله سواء، وما الناس إلا مؤمن وفاجر، ذلك هو معيار دين الإسلام.

وقد أكدَ النّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذَا الْأَمْرَ مَرَّاتٍ عَدِيدَةً، وبصيغٍ مُخْتَلِفةً، يقول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ أَنْسَابَكُمْ هَذِهِ لَيْسَ بِسَبَابٍ عَلَى أَحَدٍ، وَإِنَّمَا أَنْتُمْ وَلَدُ آدَمَ، طُفُّ الصَّاعِ لَمْ تَمْلُؤُوهُ، لَيْسَ لِأَحَدٍ عَلَى أَحَدٍ فَضْلٌ إِلَّا بِالدِّينِ أَوْ عَمَلِ صَالِحٍ»^(٤)، ويقول عليه الصلاة والسلام: «أَرَبِيعٌ فِي أَمَّتِي مِنْ أَمْرِ الْجَاهْلِيَّةِ لَا يَتَرَكُونَهُنَّ: الْفَخْرُ فِي الْأَحْسَابِ، وَالظُّنُنُ فِي الْأَنْسَابِ، وَالاستسقاءُ بِالنَّجُومِ، وَالنِّيَاحَةُ»^(٥).

يقول ابن تيمية رحمه الله: "ذَمَّ فِي الْحَدِيثِ مِنْ دُعَا بِدُعَوِيِّ الْجَاهْلِيَّةِ، وَأَخْبَرَ أَنَّ بَعْضَ أَمْرِ الْجَاهْلِيَّةِ لَا يَتَرَكُهُ النَّاسُ كُلُّهُمْ؛ ذَمًا لِمَنْ لَمْ يَتَرَكْهُ، وَهَذَا كُلُّهُ يَقْتَضِي أَنَّ مَا كَانَ مِنْ أَمْرٍ

(١) أخرجه مسلم (٢٠٦).
(٢) أخرجه مسلم (٢٦٩٩).

(٣) أخرجه أبو داود (٥١٦) واللفظ له، والترمذى (٣٩٥٥)، وحسن إسناده المنذري في الترغيب والترهيب (٦٢/٤)، وصححه ابن تيمية في الاقتضاء (٢٤٧/١).

(٤) أخرجه أحمد (١٧٣١٣) من حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه، وهو في صحيح الترغيب والترهيب (٢٩٦٢).

(٥) أخرجه مسلم (٩٣٤).

الجاهليّة وفعلهم فهو مذموم في دين الإسلام، وإن لم يكن في إضافة هذه المنكرات إلى الجاهليّة ذمٌ لها، ومعلوم أنَّ إضافتها إلى الجاهليّة خرج مخرج الذم^(١).

وليس القصد أن لا يتسبب الإنسان إلى قبيلته، أو عرقه، أو إقليمه وبِلاده، بل ذلك ممدوح محمود إن لم يكن على سبيل التَّعصب الباطل، وغرس العنصرية، وإثارة الفتنة بين الناس، ولذلك كان النبي صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يننسب إلى عشيرته في أَجْلِ المُوَاطِنِ: موطنِ الجَهَادِ، فصَحَّ عَنْهُ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ فِي غَزْوَةِ حَنْيَنْ: «أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذْبٌ، أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمَطْلَبِ»^(٢)، والإنسان مفظورٌ على حبِّ أُسرته، وقبيلته، وبِلاده، وكل ذلك أمرٌ طبيعيٌّ، فالإسلام لم يأت ليُناقض الفطر الإنسانية، والنبي صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حينما أخرج من مكَّةَ -موطنه- قال: «مَا أَطْبَيْكُ مِنْ بَلِدٍ وَأَحْبَبَكُ إِلَيَّ! وَلَوْلَا أَنَّ قَوْمِيْ أَخْرَجُونِيْ مِنْكُ مَا سَكَنْتُ غَيْرَكُ»^(٣)، فحبُّ الوطن والقبيلة والعشيرة أمرٌ طبيعي مقبولٌ محمودٌ، وإنَّما المذموم العصبيةُ الجاهليَّة بالتفاخر بالأنساب الذي يؤدي إلى باطل، وإلى نصرة الظالم على المظلوم لمجرد الملاقة في النسب، وهو ما بيَّنه ابن مسعود رضي الله عنه بقوله: "من نصر قومه على غير الحق فهو كالبعير الذي ردي، فهو ينزع بذنبه"^(٤).

بل إذا ظهرت العصبيةُ فإنَّه يُذمُّ الانتساب لها حتى لو كان انتسابًا شرعياً، فعن جابر رضي الله عنه قال: كنَّا في غزوة، فكسعَ رجلٌ من المهاجرين رجلاً من الأنصار، فقال الأنصاري: يا للأنصار! وقال المهاجري: يا للمهاجرين! فسمع ذلك رسول الله صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال: «مَا بَالْ دُعْوَى الْجَاهْلِيَّةِ؟!» قالوا: يا رسول الله، كسعَ رجلٌ من المهاجرين رجلاً من الأنصار، فقال: «دُعْوَهَا؛ فَإِنَّهَا مُنْتَنَّةٌ»^(٥)، وعند مسلم عن جابر قال: أُقتلَ غلامان: غلامٌ من المهاجرين، وغلامٌ من الأنصار، فنادى المهاجر -أو: المهاجرون-: يا للمهاجرين! ونادى الأنصاري: يا للأنصار! فخرج رسول الله صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقال: «مَا هَذَا؟ دُعْوَى أَهْلِ الْجَاهْلِيَّةِ؟!» قالوا: لا يا رسول الله، إِلَّا أَنَّ غَلَامَيْنِ اقْتُلَا، فكسعَ أحدهما الآخر، قال: «فَلَا بَأْسُ، وَلَيُنْصَرَ الرَّجُلُ أَخَاهُ ظَالِمًا أَوْ مُظْلِومًا، إِنْ كَانَ ظَالِمًا فَلِيَنْهُ إِنَّهُ لَهُ نَصْرٌ، وَإِنْ كَانَ مُظْلِومًا فَلِيَنْصُرْهُ»^(٦).

وقد بيَّنا أنَّ مطلق الانتساب إلى القبيلة ليس بمذموم، بل يكون محموداً، وهو مباح في الأصل، أمَّا الانتساب إلى الأسماء الشرعية كالهجارين والأنصار فمستحبٌ، ومع ذلك فإنَّ

(١) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم (١/٢٣٥).

(٢) أخرجه البخاري (٢٨٦٤)، ومسلم (١٧٧٦).

(٣) أخرجه الترمذى (٣٩٢٦) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وقال: "حسن غريب من هذا الوجه"، وصححه ابن حبان (٣٧٠٩)، وقال ابن عبد البر في التمهيد (٦/٣٣): "من أصح الآثار".

(٤) أخرجه أبو داود (٥١١٧).

(٥) أخرجه البخاري (٤٩٠٥).

(٦) أخرجه مسلم (٢٥٨٤).

هذا الانتساب بمجرد أن يصبح مدعاه للتعصب القومي فإنه يُذم ويُمنع، يقول ابن تيمية رحمة الله معلقاً على هذا الحديث: "فهذا الاسمان -المهاجرون والأنصار- اسمان شرعيان، جاء بهما الكتاب والسنة، وسمّاهما الله بهما كما سماانا المسلمين من قبل، وانتساب الرجل إلى المهاجرين أو الأنصار انتساب حسنٌ مُحَمَّدٌ عند الله وعند رسوله، ليس من المباح الذي يقصد به التَّعرِيف فقط كالانتساب إلى القبائل والأمصار، ولا من المكره أو المحرم كالانتساب إلى ما يفضي إلى بدعة أو معصية أخرى، ثمَّ مع هذا لَمَّا دعا كل منهما طائفة متصرراً بها أنكر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك، وسمّاهما دعوى الجاهلية حتى قيل له: إنَّ الداعي بها إنَّما هما غلامان لم يصدر ذلك من الجماعة، فأمر بمنع الظَّالِمِ وإعانة المظلوم؛ ليبين النَّبِيُّ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ الْمَحْذُورَ إِنَّمَا هُوَ تَعَصُّبُ الرَّجُلِ لِطَائِفَتِهِ مُطْلَقاً فَعَلَّ أَهْلَ الْجَاهْلِيَّةِ، فَأَمَّا نَصْرُهَا بِالْحَقِّ مِنْ غَيْرِ عَدْوَانٍ فَحَسَنٌ وَاجِبٌ أَوْ مُسْتَحِبٌ" ^(١).

وخلال هذه الأئمَّةِ لم ينظر إلى اختلاف الأجناس والألوان، ولم يمنع الناس من الانتساب الصحيح بل دعا إليه، لكنَّه منع الناس من التعصب الأعمى للقبيلة، أو العرق، أو اللون، أو الطائفة، التعصب الذي يعمي عن الحق، ويدفع إلى الباطل، وهكذا قضى الإسلام على كل صور العنصرية والطبقية التي كانت سائدةً قبل زمان النبي صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ ولذا نجد أن الإسلام جمع بين سلمان الفارسي وبلال الحبشي وأبي بكر القرشي، بل فضل هؤلاء على العرب في أمور، وكل ذلك دليل على أنَّ الإسلام لم ينظر أبداً إلى قضية العرق واللون والنسب في الاستحقاقات الشرعية والحقوق الأساسية.

وكم هو مقين أن يظنَّ الإنسان نفسه أنه في درجة أعلى من الناس لمجرد لونه أو عرقه أو نسبة، فيتعامل مع الناس بناءً على ذلك، فكان من محاسن الإسلام أنَّه أسقط تلك الرأية الباطلة، وجعل محلها المساواة والمحبة والألفة والمودة والرحمة، وقد أغلق بذلك باباً عظيماً من أبواب الشر والتفرق.

المظاهر الثانية: ذم تفضيل الناس من أجل العرق واللون:

ذمت الشَّريعة تفضيل بعض الناس في الحقوق الأساسية بناءً على مجرد العرق أو اللون أو غير ذلك، وقد بيَّنت الشَّريعة ذلك حتى مع أفضل البشر محمد صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فعن سعد رضي الله عنه قال: كنا مع النبي صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ستة نفر، فقال المشركون للنبي صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: اطرد هؤلاء لا يجترئون علينا، قال: وكنت أنا وابن مسعود ورجل من هذيل وبلال ورجلان لست أسميهما، فوقع في نفس رسول الله صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما شاء

(١) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم (٢٤١ / ١).

الله أن يقع، فحدث نفسه فأنزل الله عز وجل: {وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاءِ وَالْعَشَيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ} [الأنعام: ٥٢]^(١). أُنْزَلَ اللَّهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى قُرْآنًا يَتَلَقَّى مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرَادَ أَنْ يَتَأَلَّفَ قَوْمًا مِنْ كَبَارِ كُفَّارِ قُرَيْشٍ، فَبَيْنَ اللَّهِ أَكْبَرِ الْمُضْعِفَاءِ لَهُمْ نَفْسُ الْحَقِّ فِي رَسُولِ اللَّهِ صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَا يَمْكُنُ أَنْ يَغْمِطَ شَيْءًا مِنْ هَذَا الْحَقِّ لِمَجْرِدِ أَنْسَابِهِمْ أَوْ أَعْرَاقِهِمْ، وَمِثْلُ ذَلِكَ أَيْضًا حِينَ كَانَ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَظِيمَاءِ قُرَيْشٍ، وَكَانَ يُحِبُّ أَنْ يَتَأَلَّفُهُمْ وَيُسْلِمُوهُمْ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَعْنِي إِسْلَامَ كَثِيرٍ مِنْ أَقْوَامِهِمْ، فَجَاءَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَمِّ مَكْتُومٍ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ النَّبِيُّ صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُقْبَلًا عَلَى هُؤُلَاءِ الْكُفَّارِ، فَعَاتَبَهُ اللَّهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي كِتَابِهِ مِنْهُ أَلْمَتَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَنَّ هَذَا الدِّينَ جَاءَ يَقْضِي عَلَى هَذَا التَّمَايِزَ بَيْنَ الْخَلْقِ عَلَى أَسَاسِ الْأَسَابِ وَالْأَعْرَاقِ، فَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: أُنْزَلَ: {عَبَّاسَ وَتَوَلَّ} فِي ابْنِ أَمِّ مَكْتُومِ الْأَعْمَى؛ أَتَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَجَعَلَ يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرْشِدْنِي، وَعِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلٌ مِنْ عَظِيمَاءِ الْمُشْرِكِينَ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُعْرِضُ عَنْهُ وَيُقْبِلُ عَلَى الْآخَرِ، وَيَقُولُ: «أَتَرَى بِمَا أَقُولُ بِأَسَابِ؟!» فَيَقُولُ: لَا، فَفِي هَذَا أُنْزَلَ^(٢).

وَمِنْ أَعْظَمِ مَا يُذَكَّرُ فِي هَذَا الْبَابِ: مَا كَانَ مَتَفَشِّيًّا عَنْدَ الْكُفَّارِ فِي زَمْنِ النَّبِيِّ صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ التَّفَرِيقِ بَيْنَ النَّاسِ فِي الْعَقوَبَاتِ حَسْبَ أَنْسَابِهِمْ، فَأَبْطَلَ ذَلِكَ الْإِسْلَامُ، فَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ قُرِيشَا أَهْمَمُهُمْ شَأْنُ الْمَرْأَةِ الْمَخْرُومَيَّةِ الَّتِي سُرِقَتْ، فَقَالُوا: وَمَنْ يَكَلِّمُ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فَقَالُوا: وَمَنْ يَجْتَرَئُ عَلَيْهِ إِلَّا أَسَامِةُ بْنُ زِيدٍ حَبُّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟! فَكَلَّمَهُ أَسَامِةً، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حَدُودِ اللَّهِ؟!» ثُمَّ قَامَ فَاخْتَطَبَ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّمَا أَهْلُكَ الَّذِينَ قَبْلَكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سُرِقُوا فِيهِمْ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ، وَإِذَا سُرِقُوا فِيهِمُ الْمُضَعِّفُ أَقْامُوا عَلَيْهِ الْحَدِّ. وَإِنَّمَا أَنَّ فَاطِمَةَ بْنَتَ مُحَمَّدٍ سُرِقَتْ لَقْطَعَتْ يَدَهَا»^(٣)، فَمَهْمَا عَلَا نَسْبُ الْإِنْسَانِ فَإِنَّهُ أَمَامُ شَرِيعَةِ اللَّهِ مُثْلِهِ مُثْلُ غَيْرِهِ، وَقَدْ بَيَّنَ النَّبِيُّ صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ هَذِهِ الْعَنْصُرِيَّةِ وَالتَّفَرِيقِ بَيْنِ الْمُضْعِفَاءِ وَالْأَقْوَيَاءِ وَالْأَغْنِيَاءِ وَالْفَقَرَاءِ كَانَ سَبِيلًا فِي هَلَكَ الْأَمَمِ؛ لِذَلِكَ أَقْسَمَ عَلَى أَنَّ ابْنَتَهُ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لَوْ فَعَلْتَ مَا يُوجِبُ الْحَدِّ لِأَقْامِهِ عَلَيْهَا، مِبْيَانًا بِنَذْ هَذِهِ الْعَنْصُرِيَّةِ فِي التَّعَامِلِ، بَادِئًا فِي ذَلِكَ بِأَهْلِ بَيْتِ رَضِيَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٤١٣).

(٢) أَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ (٣٣٣١)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي صَحِيحِ سَنَنِ التَّرْمِذِيِّ.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٣٤٧٥)، وَمُسْلِمٌ (١٦٨٨).

المظهر الثالث: ذم تعبير الناس من أجل العرق واللون:

إن كانت الشّريعة قد ذمّت تفضيل النّاس بحسب العرق أو اللون، فكذلك ذمّت التعبير بحسب العرق واللون، فعن المعاور بن سويد قال: لقيت أبا ذر بالربذة وعليه حلة وعلى غلامه حلة، فسألته عن ذلك، فقال: إني سايبت رجلاً فغيرته بأمه، فقال لي النبي صلى الله عليه وسلم: «يا أبا ذر، أغيرته بأمه؟! إنك امرؤٌ فيك جاهليّة، إخوانكم خوالكم، جعلهم الله تحت أيديكم، فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل، وليلبسه مما يلبس، ولا تكلفوهم ما يغلبهم، فإن كلفتموهم فأعینوهم»^(١)، فيبيّن له النبي صلى الله عليه وسلم أن من كان تحته من العبيد فإنّما هم إخوانه، ولا شكَّ أن تلك مرتبة سامية جاءت بها الشّريعة لنبذ العصبية والعنصرية.

ومن أجل ذلك جاء الأمر الإلهي في القرآن الكريم بالنّهي عن السخرية من الإنسان أيّاً كان، وعن التّنابز بالألقاب؛ لما فيه من تحفيز للأخر، وهو عين العنصرية التي تمارس في كثير من الأحيان، يقول تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخِرْ قَوْمٌ مِّنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِّنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ وَلَا تَلْمِزُوا أَنفُسَكُمْ وَلَا تَنَابِرُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الْإِسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ} [الحجرات: ١١]، فالسخرية من الآخرين لأعراقهم أو ألوانهم أو أحوالهم أو طبقتهم في المجتمع هو من السخرية التي نهى عنها الله ورسوله، يقول الضّاحك: "نزلت في وفدبني تميم الذي ذكرناهم، كانوا يستهزئون بفقراء أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم مثل عمّار وخباب وبلال وصهيب وسلمان وسالم مولى أبي حذيفة؛ لما رأوا من رثاثة حالمهم"^(٢)، ويقول السعدي رحمة الله: "وهذا أيضًا من حقوق المؤمنين بعضهم على بعض، أن لا يسخر قومٌ من قوم بكل كلامٍ وقولٍ و فعل دالٌ على تحفيز الأخ المسلم، فإن ذلك حرام لا يجوز، وهو دالٌ على إعجاب الساخر بنفسه، وعسى أن يكون المسخور به خيراً من الساخر كما هو الغالب والواقع، فإن السخرية لا تقع إلا من قلب ممتليء من مساوى الأخلاق، متحلّ بكل خلق ذميم".^(٣)

ومثل السخرية في التّحرير: التّنابز بالألقاب، يقول الطّبرى: "عنى بها الألقاب التي يكرهها النّبز بها الملقبُ، وقالوا: إنّما نزلت هذه الآية في قوم كانت لهم أسماء في الجahليّة، فلما أسلموا نهوا أن يدعوا أن يدعوا بعضهم بعضاً بما يكرهه من أسمائه التي كان يُدعى بها في الجahليّة"^(٤)،

(١) أخرجه البخاري (٣٠) واللّفظ له، ومسلم (١٦٦١).

(٢) انظر: تفسير البغوي (٤/٢٦١).

(٣) تفسير السعدي (ص: ٨٠١).

(٤) تفسير الطّبرى (٢٢/٢٩٩).

وقال ابن كثير: "وقوله: {وَلَا تَنَازِرُوا بِالْأَلْقَابِ} أي: لا تتداعوا بالألقاب، وهي التي يسوء الشخص سماعها".^(١)

وممّا يحزن القلب ما يراه الإنسان في موقع التواصل والمنتديات من تنازع بالألقاب بين المسلمين أنفسهم، بل بين أهل البلاد الواحدة، وهو -فضلاً عن كونه محرماً في الشريعة- له آثار سيئة على التماسك المجتمعي، وإثارة للفتن، وتفريق للكلمة؛ ولذا سدّت الشريعة هذا الباب بالتحريم الصريح.

تطبيق لا مجرد تنظير:

حين شرع الإسلام العدل بين الناس، وكفل لهم حقوقهم المشروعة، وحرّم العنصرية وكل ما يؤدي إليها من قول أو فعل، لم يكن ذلك مجرد تنظير، بل كان الجانب التطبيقي حاضراً وبارزاً في تعامل الإسلام مع العنصرية، فلم يكتف الإسلام بوضع حلّ نظري لمشكلة العنصرية وتأكيد المساواة والإخاء والعدل، وإنما وضع نظاماً عملياً لمحاربة العنصرية، ويمكننا أن نرى ذلك في موضوعين:

الموضع الأول: حرص الشريعة على كل ما يحفظ هذا التنظير وينقله من هذه الخانة إلى خانة التطبيق:

فلم تكتف الشريعة بأن نظرت لتحريم العنصرية ومبدأ العدل بين الناس فحسب، وإنما جاءت الأحكام الإسلامية أيضاً متضمنة لنبذ العنصرية، وتقرير العدل والمساواة الحقة، بل تكاد تكون جميع العبادات الكبرى متضمنة لهذا المعنى.

فالصلوة مثلًا من أكثر ما يغرس في الإنسان المساواة ونبذ العنصرية، ليس هناك أي تخصيص لأي فئة في الصلاة، فلا عبرة بكون الإنسان وزيراً أو أميراً أو غنياً أو فقيراً، أو أبيض أو أسود، بل من أتي إلى المسجد وقف في الصف، ووقف بجانبه من جاء بعده مهما كانت منزلته، فتجد الفقير بجانب الوزير، والأبيض يحاذيه الأسود، وأستاذ الجامعة يقف بجانبه عامل النّظافة، فترى في المساجد المساواة ونبذ العنصرية في صورتها العملية التطبيقية.

وهذا المعنى في الحج أظهر وأبين، حين يتخلص الجميع من كل لباس إلا الإزار والرداء، فيتفق فيهما الجميع، يلغى الحج كل الفوارق الطبقية والتلوينية والعرقية والإقليمية، ويفرض على الجميع شعاراً واحداً، ولباساً واحداً، وأحكاماً يشترك فيها الجميع.

الموضع الثاني: حال النبي صلى الله عليه وسلم في نبذ العنصرية وتحقيق ذلك في بلاد الإسلام:

(١) تفسير ابن كثير (٣٧٦ / ٧).

فمن يتأمل سيرة النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته الكرام يجد أروع الأمثلة للمساواة والعدل ونبذ العنصرية، فلا عبرة باللون أو العرق أو القبيلة أو الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي حينما يختار النبي صلى الله عليه وسلم صاحبته لمهامه، وعندما يجالسونه، ويؤاكلونه، ويسمعون منه، ويأتُّون به في الصُّفَّ، بل كان بلال الحبشي مؤذنَ النبي صلى الله عليه وسلم وهي منزلة رفيعة بلا ريب، بل حين فتح الله لرسوله وللمسلمين مكَّة المكرمة أمر النبي صلى الله عليه وسلم بلاً أن يرقى الكعبة ليؤذن في مشهدِ مهيب، وأمام عظماء وأشراف قريش، واضعاً بذلك الميثاق الأعظم للأخوة بين النَّاسِ والتعامل فيما بينهم، فلا لون ولا عرق ولا إقليم يحدُّد أفضليَّة الشخص، يقول مقاتل وهو يحكى سبب نزول قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّنْ ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَنْتَقَاءِكُمْ} [الحجرات: ١٣]: "لَمَّا كَانَ يَوْمُ فَتْحِ مَكَّةَ أَمْرَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِلَالًا حَتَّى عَلَى ظَهَرِ الْكَعْبَةِ وَأَذْنَنَ، فَقَالَ عَطَابُ بْنُ أَسِيدَ بْنِ أَبِي الْعِيسَى: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي قَبَضَ أَبِي حَتَّى لَمْ يَرَ هَذَا الْيَوْمَ، وَقَالَ الْحَارِثُ بْنُ هَشَامَ: أَمَا وَجَدَ مُحَمَّدًا غَيْرَ هَذَا الْغَرَابُ الْأَسْوَدُ مَؤَذِّنًا؟! وَقَالَ سَهْلُ بْنُ عُمَرَ: إِنْ يَرِدَ اللَّهُ شَيْئًا يَغْيِرُهُ، وَقَالَ أَبُو سَفِيَّانَ: إِنِّي لَا أَقُولُ شَيْئًا؛ أَخَافُ أَنْ يَخْبِرَ بِهِ رَبُّ السَّمَاوَاتِ، فَأَتَى جَبَرِيلَ فَأَخْبَرَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَا قَالُوا، فَدَعَاهُمْ وَسَأَلَهُمْ عَمَّا قَالُوا فَأَفَرُوا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ الْآيَةَ، وَزَجَرَهُمْ عَنِ التَّفَاخِرِ بِالْأَنْسَابِ وَالتَّكَاثُرِ بِالْأَمْوَالِ وَالْإِزْرَاءِ بِالْفَقَرَاءِ"١).

فالمعيار في الإسلام إذاً لا يكون باللون أو العرق أو الإقليم؛ ولذلك حين أرسل النبي صلى الله عليه وسلم سرية إلى الروم في غزوتها أمر عليهم زيد بن حارثة رضي الله عنه وكان من الموالى، وفي الجيش جعفر بن أبي طالب.

فالإسلام أزال وأذاب الفوارق التي تقوم على أساسٍ من الجنس أو العرق أو اللون، وبذلك تعامل الصحابة الكرام، فهذا بلال رضي الله عنه يقول عنه عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "أبو بكر سيدنا وأعتق سيدنا"٢)، هذه هي المساواة التي طبقها الإسلام ليكون مبنِّياً على التَّقْوَى؛ ولذا لم يشفع لأبي لهب أن كان من أشراف قريش، أو كان عمًّا للنبي صلى الله عليه وسلم، بينما سمع النبي صلى الله عليه وسلم خشخاشة في الجنة، فنظر فإذا هو بلال بن رباح رضي الله عنه٣).

(١) انظر: تفسير البغوي (٣٤٧/٧).

(٢) أخرجه البخاري (٣٧٥٤).

(٣) انظر: صحيح مسلم (٢٤٥٧).

وقفات:

مع إيمان الجميع بأن الإسلام يجرّم العنصرية، وأن تعاليمه وتشريعاته قد جاءت بالعدل والإنصاف، وبتحريم العنصرية ونبذها، إلا أن هناك من يطرح بعض الأسئلة حول تميّز الإسلام في هذا الباب، أو احتواه على بعض العنصرية، ومن أشهر هذه الاعتراضات:

الاعتراض الأول: أن العنصرية موجودة في التّنظير الإسلامي، وعند المسلمين، فقد روى عبد الرزاق في مصنفه عن معاذ، عن ابن طاوس، عن أبيه أنه كان لا يأكل ذبيحة الزنجي، قال: فقلت لابن طاوس: لم؟ قال: كان أبي يقول: "وهل رأيت في زنجي خيراً قط؟!"^(١)، فهذه عنصرية موجودة عند طاوس وهو من كبار فقهاء التابعين، ما يعني أنه أخذ ذلك من المنظومة الإسلامية^(٢).

و قبل أن أبين الجواب عن هذا الإشكال أود أن أبّه إلى أن هذا لم يُنسب إلى طاوس فحسب، وإنما نسب ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فقد وردت أحاديث في ذم الزنوج مثل قول النبي صلى الله عليه وسلم: «الزنجي إذا جاع سرق، وإذا شبع زني»^(٣)، وقول النبي صلى الله عليه وسلم: «لا خير في الحبس؛ إذا جاعوا سرقوا، وإن شبعوا زنوا، وإن فيهم لخلتين حستين: إطعام الطعام، وبأس عند البأس»^(٤)، وهذه الأحاديث كلها غير صحيحة، بل موضوعة.

وهذه الأحاديث أوردها ابن الجوزي في الموضوعات^(٥)، بل ذكر عدة نصوص أخرى تتعلق بهذا المعنى، وبين أنها كلها موضوعة مكذوبة على النبي صلى الله عليه وسلم. وأورد ابن القيم رحمه الله عدداً من تلك الأحاديث وبين وضعها، بل ذكر لذلك قاعدةً في كتابه الشهير "المنار المنيف" فقال: "و منها: أحاديث ذم الحبشة والسودان كلها كذب".

أمّا ما أورد عن طاوس فيُحاجب عنه بأن عبد الرزاق قد اخْتَلَطَ في آخر عمره، وهذا الإسناد ظاهره الصحة؛ لكن ينبغي أن نقف معه وقفه فاحصةً، ونقارن هذا النّص بالنصوص الأخرى لطاوس وموافقه الأخرى، والسبب في ذلك أن عبد الرزاق كان ممن اخْتَلَطَ في آخر عمره كما بينا وإن كان هو في الأصل حافظاً ضابطاً.

(١) مصنف عبد الرزاق (٨٥٦٥).

(٢) أورد هذا الإشكال بعض الحسابات في موقع التواصل على سبيل نقد التصور الإسلامي للعنصرية.

(٣) أورده السرخسي في المقاصد الحسنة (ص: ١٨٩)، وهو مرói في جزء فيه حديث أبي سعيد الأشج (٥٢).

(٤) أورده الطبراني في المعجم الكبير (١٢٢١٣).

(٥) الموضوعات (٢/ ٢٣٣).

(٦) المنار المنيف في الصحيح والضعيف (ص: ١٠١).

فعبد الرزاق له أحاديث أخطأ فيها، خاصة فيما روى عن معاذ، كما في السند الذي بين أيدينا، يقول أبو الحسن الدارقطني عنه: "ثقة يخطئ على معاذ في أحاديث لم تكن في الكتاب"^(١)، ويقول البخاري حين سُئل عن حديث: "لا أعرف أحداً روى هذا الحديث عن معاذ غير عبد الرزاق، وعبد الرزاق يهم في بعض ما يحدث به"^(٢)، ومن النصوص المهمة في بيان حاله ما قاله الإمام أحمد بن حنبل إذ قال: "عمي في آخر عمره، وكان يلقي فيتلقى، فسماع من سمع منه بعد المئتين لا شيء"^(٣)، ويقول ابن حجر واصفاً سبب تغييره: "ثقة حافظ مصنف شهير، عمي في آخر عمره تغير"^(٤)، فوجب التوقف في هذا النص الذي نقله عن طاووس، بل هو نصٌّ منكر لا يصح؛ وذلك لعدد من الاعتبارات منها:

١ - أنَّ طاووساً نفسه قيل: إنَّه من الموالي، وإنَّ أباه فارسيٍّ، قال ابن سعد في سيرته: "كان طاووس مولى بحير بن ريسان الحميري، وكان ينزل الجنَّد. وقال الفضل بن دكين وغيره: هو مولى لهمدان. وقال عبد المنعم بن إدريس: هو مولى لابن هوذة الهمданى. وكان أبو طاووس من أهل فارس وليس من الأبناء، فوالى أهل هذا البيت"^(٥)، وقال الذهبي في سيرته: "طاوس بن كيسان الفارسي، الفقيه القدوة، عالم اليمن، أبو عبد الرحمن الفارسي، ثم اليمني، الجندي، الحافظ. كان من أبناء الفرس الذين جهزهم كسرى لأخذ اليمن له. فقيل: هو مولى بحير بن ريسان الحميري. وقيل: بل ولاؤه لهمدان"^(٦)، وقال ابن كثير: "وهو من أبناء الفرس الذين أرسلهم كسرى إلى اليمن"^(٧)، والشاهد من هذا أنه إن كان هو نفسه من الموالي فمن المستبعد أن يتحدث عن شخصٍ آخر بسبب عرقه، وإن كان هذا ليس بمستحيل.

٢ - أن بعض كبار أصحاب طاووس ليسوا عرباً بل موالياً، وبعضهم وصفه يقترب ممَّا ورد عنهم هذا النص، كعطاء بن أبي رباح، فقد كان أسود أعور أعرج أشلَّ، وهو من كبار جلاسه وأصحابه، ومع ذلك لم تؤثر عن طاووس كلمة واحدة فيه، ولا في غيره.

٣ - حتى إن ترَّنَا وقلنا: إنَّ هذا قد ثبت عنه بإسناد صحيح، فالإسلام ليس محصوراً في طاووس، ولم يعز طاووس فعله إلى نصٍّ قرآني، ولا حديث نبووي، بل ولا فعل صاحباني، وإنما هو مجرد رأي منه، نقول: قد أخطأ فيه، وقد وقع الصحابة في ذنوب كبيرة ولم نعز ذلك إلى الإسلام، بل وقع أبوذر في نفس ما وقع فيه طاووس حين عَيَّرَ رجلاً بأمه، فقال له النبي صلَّى

(١) ينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر (١٨٢ / ٣٦).

(٢) ينظر: العلل الكبير للترمذى (ص: ١٩٩).

(٣) ينظر: المختلطين للعلائى (ص: ٧٤).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٣٥٤).

(٥) الطبقات الكبرى (٦ / ٦٦).

(٦) سير أعلام النبلاء (٥ / ٣٨).

(٧) البداية والنهاية (٩ / ٢٣٥).

الله عليه وسلم: «إنك أمرت فيك جاهلية»^(١)، فبَيْنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ ذَلِكَ خَطَأً مِّنْهُ، وَنَقُولُ مِثْلَهُ فِي طَاؤِسٍ إِنْ ثَبَتَ ذَلِكَ مِنْهُ، فَالْحَجَةُ فِي النُّصُوصِ الشَّرِعِيَّةِ لَا فِي أَخْطَاءِ الْأَتَابِعِ.

الاعتراض الثاني: أنَّ العنصرية في الواقع تحدث في بلاد المسلمين وغيرهم، وكما أنَّ الإسلام جاء بتحريم العنصرية ونبذها، فكذلك الدول كلها تجرُّ العنصرية، وتجعلها مخالفه للقانون، فلا ميزة للإسلام عن سائر القوانين الوضعية!

والجواب: أنَّ ثمة فرقاً جوهرياً بين ما جاء به الإسلام في باب العنصرية وتحريمه، وبين تجريم العنصرية في القوانين الوضعية، ويتمثل هذا الفرق في أمور:

١ - أنَّ الإسلام لا يجرم حالات معينة فحسب، بل هو نظام شاملٌ يحرم فعلًا ويبيّن مدلولات خطئه، ويقدم الصحيح فيه كمعيار التَّقوى في التفاضل بعد تحريم التفاضل بالأنساب والأعراق.

٢ - أنَّ الإسلام جاء بمنظومة شاملة في إصلاح الأخلاق والأعمال، فلا يكتفي بإصدار عقوبة تجاه الفعل العنصري فحسب؛ وإنما يصلح المشكلة من جذورها، فليست تشريعات الإسلام في تحريم العنصرية فقط، وإنما في غرس المساواة الحقة والعدل، وتهذيب النفوس، وإرساء الأخوة والمودة بين المسلمين، وبيان توارد المسلمين وتراحمهم، وبالمقارنة مع القانون الوضعي نجد أن القانون يجرم الفعل وحده فحسب، فيما في الإسلام في هذا الباب هو أعمق وأوفر بكثير من بضع المواد التي تجرم الفعل وحده وتعاقب عليه.

٣ - وجود نماذج لممارسة العنصرية في بلاد المسلمين لا يعني وجود قصور في التَّصور الإسلامي، وإنما ضعف في التمسك به، ومع ذلك فالأصول التي قدمها الإسلام في هذا الباب لا يوازيها أي أصول ضمن تشريعات وضعية أخرى، فليس الحديث عن مجرد وقوع العنصرية هنا أو هناك، وإنما عن الأصول والتنظيرات التي تقدمها المنظومة الإسلامية والوضعية عن هذا الأمر، فهل ثمة تشريعات مؤسسة للعدل والمساواة الحقة، و مجرمة للعنصرية، وغارسة لقيم التسامح والإخاء والمحبة والمودة مثل التشريعات الإسلامية؟! الجواب: كلا؛ فليس في تلك الثقافات ما يوازي ما هو موجود في الثقافة الإسلامية، بل ولا يدانيه.

٤ - القانون إجراءً محدَّد، لفعل محدد، في زمانٍ محدد، وغيابه يعني الوقوع في المحظور من فئة كبيرة من الناس، نعم؛ ليس بالضرورة عند غياب القانون أن يرتكب الجميع الممنوع الذي جرَّمه القانون، ولكن عند المقارنة بين وجود قانون فقط لتجريم فعل محدد وبين

(١) أخرجه البخاري (٣٠) واللفظ له، ومسلم (١٦٦١).

وجود قانون ووازع وضمير واستشعار مراقبة الله ومنظومة متكاملة من الأخلاق السابقة واللاحقة للفعل، نجد أن المجتمعات التي تتمسك بالثاني أكثر تفوقاً في الامتناع عن الفعل المحظور، ولذلك في كثير من حالات غياب القانون في الدول غير المسلمة خير مثال^(١).

وأخيراً: للعنصرية آثار وخيمة على الفرد والمجتمع، وكم ألحقت من أذى نفسي واجتماعي واقتصادي بالأفراد والدول، وما شاعت في مجتمع إلى تفرق وتشظى؛ لذا جاء الإسلام بسد كل باب يؤدي إليها، وحفظ للناس حقوقهم، وذكرهم بأصلهم، ثم جعل كثيراً من العبادات إنما تتحقق وحدة الصفة التي يريدها الإسلام، فليس داخل الإسلام إلا الحب والود والرَّحمة بين النَّاس؛ لأن رأية الإسلام التي رفعها هي رأية الإخاء والمودة والمساواة الحقة والعدل، لا رأية العصبية والعنصرية والتفريق بين الناس.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

(١) طرح الدكتور فهد العجلان هذا الإشكال في حسابه على تويتر، وأجاب عنه، واستندت من مقالته في بعض الأوجه المذكورة.